خلال ندوة ديوان الكتاب والأكاديميين بعنوان «ماذا نتوقع بعد تبعات الحل؟»

الخضاري : تعاون السلطتين ضروري لتعديل قانون الانتخاب

■ أمامنا منعطف تاريخي والحكومة لا تملك رؤية تزيد على الأسبوعين

الحضور أثناء الندوة

■ توزيع الدوائر يجب أن يكون على أساس الجغرافيا أو عدد السكان

كتب فارس العبدان

اكد الخبير الدستوري د.عادل الخضاري اننا امام نفق ومنعطف تاريخي بعد حكم المحكمة الدستورية متسائلا هل الحكومة ذهبت الى المحكمة الدستورية وكانت تملك رؤية؟، موضحا ان الحكومة لا تملك رؤية لمدة تزيد على الاسبوعين على ابعد تقدير.

وقال خلال الندوة التي نظمها ديوان الكتاب والاكاديميين مساء امس في الرميثية انه اذا كانت الحكومة تريد تعديل قانون الانتخاب كان لديها مجلس 2009 ولا يجوز للحكومة ان تمس القوانين الاساسية منفردة.

واضاف ان اساس توزيع الدوائر ليس عدد الدوائر بل يجب ان يكون اما التوزيع الجغرافي او بناء على عدد السكان مشيرا الى انه اكد لوزير العدل جمال الشهاب ان الحكومة ستخسر بنسبة 90 في المئة حكم المحكمة الدستورية خاصة انه شارك في اعداد المذكرة الدكتور عادل الطبطبائي والدكتور محمد المقاطع والدكتور محمد الفيلي وغيرهم اجزين لافتا الى ان حكم المحكمة كان سليما وصحيحا وفق ما وجد امامها.

واشار الى ان افضل حل هو التحصيص بحيث تحديد عدد النواب لكل دائرة والمساواة مرتبطة بالتحصيص موضحا انه بالدوائر

■ الصانع : المجتمع الكويتي لم يكن يستخدم نظرية الطاعة بل جبلنا على المشورة

ليس اساسياً ان يكون العدد متساويا وهذا التوزيع السليم ويجب ان يكون التوزيع مختلفا عن كل دائرة حسب عدد السكان وليس عدد الناخبين وكذلك كي لا تقضي الحكومة على القوة التصويتية للجماعات السياسية.

وقال: لا يجوز انفراد السلطة بتعديل قانون الانتخابات يجب ان يعدل بتعاون السلطتين مضيفا ان قانون الانتخاب عبارة عن ولادة سلطة تشريعية جديدة متوقعا استمرار وضع الدوائر والاصوات على ما هو عليه.

واكد ان اي مرسوم ضرورة بالدوائر لا يجوز والدستور يقول تحدد بقانون تختص الدستورية برقابة بدستورية القوانين ومراسيم القانون مبينا ان المرسوم عبارة عن قرار اداري تطعن فيه بالمحكمة الادارية ولا يجوز للسلطة مس الدوائر.

ومن جهته اكد المحامي يعقوب الصانع ان المجتمع الكويتي لم يكن يستخدم نظرية الطاعة بل جبلنا على المشورة بل اكثر من ذلك ولم تستخدم الطاعة العمياء او الرفض للطلق اذا شد الحاكم انبرينا وشدينا واذا راينا من يحاول التطاول على الحاكم كنا نقف ونبعده.

وفيما يخص تبعات مابعد حل مجلس الامة 2009 تساءل عما لو قرر صاحب السمو واصدر مرسوم ضرورة بعد حل المجلس وقرر تقليص عدد الاصوات من اربعة الى واحد او اثنين لافتا الى ان هذا امر وارد وحتى بعد هذه الفترة كما نصت المادة 71 قبل مسالة الطعون او اللجوء الى المحاكم الدستورية.

واضاف لو صدر مجلس به اغلبية وخلال مدة الـ15 يوم عرض مرسوم الضرورة وتم التصويت برفض ورد هذا المرسوم وعدم التصديق عليه ما الحالة التي تجعلنا نتحرك في هذا الامر موضحا ان المادة تركت الامر لملاءمة المجلس نفسه اما بارجاع هذا المرسوم وازالة مانرتب عليه او اعضاء مجلس الامة بما يملكون من ملاءمة يردون من تاريخ صدوره باعتبار انه رتب مراكز قانونية.

وقال «من يحدد حالة الضرورة هل الامير هل المحكمة الدستورية هل المجلس انا بوجهة نظري المتواضعة الامير في بداية الامر هو بوجهة نظرة تعتبر هذه حالة ضرورة والمجلس بما يملك 71 يملك المرسوم اما لا بشكل ضرورة او مرفوض شعبيا وبالتالي يرد هذا المرسوم او الطعون الانتخابية لدى الدستورية حول تقليص عدد الاصوات.

واشار الى ان التحالفات لا تمثل ارادة الناخب التي ابتغاها المشرع واقصاء كثير من الناخبين جعل هذا الامر يشكل مشكلة ، كما كان ليس من الواجب الذهاب الى المحكمة الدستورية لانه كان من موجبات الحكومة القيام بواجباتها.

وتساءل عن الكلفة السياسية لو جاءت اغلبية نيابية ورفضت هذا المرسوم مبينا انها كلفة كبيرة وتحتاج الى وقفة متمنيا تقليص عدد الاصوات بحيث ذلك يفك التحالف الذي لا يعبر عن ارادة الامة.

ولفت الى ان الدوائر الخمس عززت الطبقية والقبلية والطائفية واصبحنا نقصي الاخر متوقعا ان صاحب السمو سيصدر مرسوم الضرورة ويقلص عدد الاصوات ولكن ليس بصوت واحد لكن بصوتين وسنعم هناك اغلبية تحاول ان تضغط والدستور كفل ذلك لصاحب السمو وان للمجلس يستطيع رد المرسوم والمحكمة الدستورية سبق لها ابطال حل مرسوم صاحب السمو.

العويهان: الحل الأمني لقضية «البدون» سيأتي بنتائج عكسية

حذر عضو المجلس البلدي السابق فالح العويهان العنزي من استمرار تعليق قضية البدون بلا حل إلى جانب منع أبناء هذه الفئة من المطالبة بحقوقهم المشروعة بشكل سلمي، مستنكرا أسلوب القمع الذي لجأت إليه وزارة الداخلية لفض اعتصامهم في نيماء الثلاثاء الماضي.

وقال العويهان في تصريح صحافي إن استمرار إهمال هذه القضية والتأجيل والتسويف في طرح الحلول العملية والإنسانية لها سيزيد الأمور سوءا في قادم الأيام في ظل ما يعاني منه العشرات ممن يقيمون على هذه الأرض من ظلم وإجحاف، مؤكدا أن الحل الأمني سيأتي بنتائج عكسية حتما خصوصا أن الحكومة لجأت إلى هذا الأسلوب حين حاصرتهم - على مدى عقود - بالمنع والحرمان من أبسط الحقوق لإجبارهم على تعديل أوضاعهم، إلا أن هذا ثبت فشله وأدى إلى تفاقم المشكلة من الجانب الإنساني.

وأضاف العويهان في تصريحه أن أحداث الثلاثاء الماضي قد أساءت لصورة الكويت في وسائل الإعلام الخارجي، بعدما انتشرت صور الاعتقال والضرب والتنكيل من قبل قوات الأمن في العديد من الصحف والمواقع الإلكترونية العالمية وأدت إلى موجة استنكار وتنديد من قبل العديد من المنظمات في وقت كانت الكويت ولاتزال مثالا يحتذى في حرية الرأي والتعبير.

ونصح العويهان الحكومة بتدارك المشكلة قبل أن تتفاقم بشكل أكبر وأن تبادر إلى معالجتها من الجانب الإنساني عبر منح أبناء هذه الفئة حقوقهم التي كفلها الشرع والدستور من تعليم وتوظيف وعلاج والأهم منحهم هوية الانتماء لهذه الأرض التي ولدوا وترعرعوا فيها.

«خفر السواحل» تجري تمريناً مشتركا مع القوة البحرية الملكية البريطانية

قامت وحدة المارينز الملكية التابعة للقوة البحرية الملكية البريطانية باجراء تمرين مع الادارة العامة لخفر السواحل ممثلة في ادارة التشكيلات البحرية والأمن البحري والعمليات البحرية تضمن انزال بحري ومهمات تفتيش.

وقالت الادارة في بيان صحافي أمس، ان التمرين تم بنجاح من كلا الجانبين وبمستوى عالي في الأداء والمهارات مشيره الى انه يأتي ضمن التمارين البحرية المشتركة للادارة العامة لخفر السواحل لاكتساب المزيد من الخبرات وتبادل المعلومات.

وقد أناب عن وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون امن الحدود اللواء الشيخ محمد اليوسف الصباح رئيس قسم العمليات البحرية الرائد ركن بحري الشيخ مبارك علي الصباح باستقبال وحدة المارينز الملكية التابعة للقوة البحرية الملكية البريطانية.

خفر السواحل تجري تمرينا مع وحدة المارينز البريطانية

تنمات

مرسوم الحل

أن يكون مرسوم الدعوة على القانون المحصن حتى لا يتكرر مثل ذلك المجلس مستقبلا».

من جهته قال عضو مجلس 2012 المبطل د.عادل الدمخي: مبروك لاهل الكويت حل مجلس 2009 ومتفائل بحكمة سمو الأمير في إجراء الانتخابات على النظام الحالي.

من جهته اكد النائب اسامة الشاهين أن خيار مقاطعة الانتخابات المقبلة يظل قائما بالنسبة للأغلبية في حال جرى تعديل الدوائر الانتخابية أو عدد الأصوات خارج مجلس الأمة. وقال الشاهين في تصريح إلى قناة «الصباح» الإخبارية: «إن خيار المقاطعة إذ تم اتخاذه فهو ليس سلوكا سلبيا، وإنما لتسجيل موقف برفض انفراد السلطة التنفيذية تغيير النظام الانتخابي، خصوصا بعد حكم المحكمة الدستورية، وبعدما افرزت الدوائر الخمس والاصوات الاربعة مجلسا حاز ثقة الشعب وعبر عنه تعبيرا صحيحا.

من جانبه أكد النائب احمد السعدون أن الكويت تمر بمنعطف خطير، مشددا على ضرورة التمسك بثوابتنا الدستورية دون الالتفات إلى ما تحرض عليه بعض التحالفات.

وقال السعدون في تصريح له أمس: في هذه الايام التي تمر فيها الكويت بمنعطف نسأل الله أن يأخذ بأيدينا فيه إلى بر الأمان وإلى التمسك بثوابتنا الدستورية، دون الالتفات إلى ما تحرض عليه تحالفات قوى الفساد والإفساد والأطراف المعادية للنظام الدستوري، ودعوتها بما يؤدي للانقلاب على الدستور، تحقيقا لاهدافها ومصالحها، وجدت من المناسب أن ادون بعض ما ورد في مذكرة وقع عليها عدد من ابناء أسرة آل الصباح وتم تداولها في الكويت بعد التحرير: وتعاقب على حكم الكويت أمراء من آل الصباح نذروا أنفسهم لهذه الأمة وصارعوا الاهوال والحروب والغزوات والصراعات الدولية والتكتلات حتى نجوا بالكويت وأهلها ووصلوا بها شاطئ الأمان.

وبرز المؤسس الكبير المغفور له الشيخ مبارك الصباح طيب الله ثراه، وهو الذي حمى الكويت من أي غزو خارجي وحفظ الحكم فيها حتى وهو في قبره... وبتعاقب الحكام تأتي تلك الحقبة العظيمة في تاريخ الدولة الأولى بحكم الشيخ عبدالله السالم رحمه الله الذي خطا الخطوة الجبارة الثانية لتكملة مسار أسلافه في التطلع الى الدولة الحديثة المستقرة والتي تُوّجتْ بالعقد السياسي والاجتماعي بين الحاكم والمحكوم لِتُبْنَى لشعبه وأهله حكما مستقرا دائما وعادلا، تحكمه روح الشريعة وينظمه دستور سنة 1962، حتى أصبحت الكويت في عهده عضوا دائما وعاملا في المجتمع الدولي.. لكن هذا الازدهار لم يستمر كثيرا، وسرعان ما بدا العد التنازلي، ولم تعد الكويت منبوتة مركزها الذي عرفت واستمر التدهور حتى جاءت فاجعة الثاني من أغسطس.. لكن لطف الله كان كبيرا، ووقف العالم لنصرتنا كدولة حضارية ديمقراطية دستورية، وتمسك العالم الدولي بنا حكاما نمثل الشرعية العادلة، وكان موقفه مرآة صادقة تعكس تمسك أهل الكويت بنا قبل كل شيء وتضحياتهم بأرواحهم وأبنائهم وأعراضهم وأموالهم.

.... ونحن متفقون على: نبذ أي تمييز طائفي، أو عائلي، أو مذهبي، وان الكويت كل واحد، فيه المواطنون سواسية كما حدد الدستور ونظمت القوانين. واننا نرفض التصنيف الفئوي للمجتمع بتمييز الكويتيين الى درجتين وندعو الى توحيد الحقوق والواجبات للجميع.ونؤمن بأن الدستور الذي اتفق عليه أهل الكويت قد انصف الحاكم والمحكوم ولا بد من التمسك به والحفاظ عليه عقدا يجسد الشرعية والعدالة.

ومتفقون أيضاعلى ان توسعة قاعدة المشاركة الشعبية وتعزيزها هدف من اهداف الحكم الاساسية وهي لا تتأتى بغير تشجيع مبدأ الانتخاب وتعميمه، وضرورة العمل على بناء دولة المؤسسات التي يحكمها نظام وبناء مؤسسي لا يتغير بتغير الافراد.. وإبعاد الحكم عن أي نزاعات أو صراعات سياسية أو انتخابية أو عائلية، بل العمل على نبذ الصراعات التي ترتقي الى البعد العائلي أو الطائفي أو القبلي والابتعاد الكامل عن أي ساحة انتخابية تأبا بالحكم عن أي شائبة، كما اننا لا نرى مبررا لذلك ولم يكن الحكم مستهدفا من أحد قط.

بدوره أوضح النائب السابق مسلم البراك انه «بعد صدور مرسوم حل مجلس الخزي والعار أصبحت الكويت أمام طريقين لا ثالث لهما، أحدهما يتسجم مع الدستور ونصوصه وهو الدعوة لانتخابات جديدة وفق قانون الانتخاب الحالي وآلية التصويت الحالية، والآخر طريق الانقلاب الثالث على الدستور إذا ما صدر مرسوم ضرورة بتغيير نظام الانتخاب الحالي والية التصويت، نسال الله ان يحفظ الكويت من كل مكروه».

اضاف البراك: «مجلس الوزراء في حكومة دولة الكويت لم يجتمع حتى يقرر مرسوم الضرورة بخصوص الدوائر، ومجلس وزراء حكومة فتاة سكوب التي عاودت بث برامجها بقرر اصدار المرسوم ويتسبه للمراجع العليا، سؤال لرئيس الوزراء وزملائه اين يصدر القرار في مجلسكم ام في مجلس وزراء حكومة سكوب؟». في إطار ردود الفعل على قرار الحل ايضا شددت الناشطة السياسية د.غنيمة الحيدر على ضرورة تعديل نظام الدوائر الانتخابية لتصبح الكويت دائرة واحدة وذلك لتفادي عوامل النجاح المتمثلة في القبيلة والطائفة والمحسوبية والدفع من تحت الطاولة.

وقالت الحيدر في تصريح خاص لـ«الصباح» انه في حال عدم تعديل النظام الانتخابي الحالي فانه ينطبق على المجتمع المثل القائل «لا طبنا ولا غدا الشر»، مشيرة الى عودة غالبية الوجوه الحالية واضافت ان نظام الخمس دوائر الحالي ادى الى كثرة المناطق وتشتيتها وانتشار المال السياسي والاجتماعي والذي بدوره ادى الى افراز خلطة غير جيدة تصل لمجلس الامة، داعية الجميع للعمل لأجل مصلحة الكويت والابتعاد عن المصالح الشخصية الضيقة، كما طالبت ممثلي الشعب في البرلمان القادم «ان يتقوا الله ويعملوا لمصلحة البلد».

من جانبه قال د.شملان العيسى ان صدور مرسوم حل مجلس 2009 لحض جميع الادعاءات بان الحكومة ممثلة في سمو الامير تتدخل في الشان السياسي للبلاد مشيرا ان السلطة التنفيذية التزمت بوعودها بحل البرلمان وبقيت الدعوة لاجراء انتخابات جديدة واضاف العيسى في تصريح لـ«الصباح»، انه اذا تمت الانتخابات القادمة وفق النظام الانتخابي الحالي فإن نسبة التغيير في المجلس المقبل سوف تكون 40 في المئة كما هو المعتاد وهو ما يعني احتمال عودة نفس النواب السابقين.

واوضح انه في حال تم تعديل النظام الانتخابي لخمس دوائر وصوت واحد فان نسبة التغيير في مخرجات العملية الانتخابية القادمة سوف تكون كبيرة جدا لتتراوح من 50: 60 في المئة، لافتا ان الصوت الواحد هو الافضل للكويت والمجتمع لانه يقضي على القبلية والطائفية والعائلية والحزبية.

واكد العيسى ان الصوت الواحد هو المعمول به في جميع البلدان الديمقراطية وانه لا توجد دولة في العالم يصوت فيها الناخبون لاربعة اشخاص الا في الكويت مشددا على ان صدور مرسوم ضرورة بالصوت الواحد يعد خطوة تقدمية في تاريخ الكويت.

اما رئيس المكتب السياسي لتجمع العدالة والسلام عبدالله خسروه فاوضح ان صدور مرسوم الحل من قبل سمو امير البلاد كان متوقعا ومنتظرا لنزع فتيل الازمة الاخيرة التي عاشتها البلاد بعد صدور عدة احكام من المحكمة الدستورية داعيا الشارع السياسي الى ضرورة العودة لجادة الصواب بالتعاطي مع هذا المرسوم والانتظار لصدور مرسوم الدعوة للانتخابات القادمة، مشيرا الى ان حكمة صاحب السمو تجلت بصدور هذا المرسوم الذي نزع فتيل الازمة بين فريقين واعاد الكرة مرة اخرى الى ارادة الامة لاختيار ممثليها، ودعا خسروه في تصريح لـ«الصباح» جموع الشعب ان يحسنوا الاختيار ويتعظوا من الفترة السابقة وان يمعنوا في اختياراتهم لمخرجات العملية الانتخابية القادمة مؤكدا ان مخرجات مجلس 2012 المبطل كانت سيئة الى ابعد الحدود وشابتها بعض الاصوات المتطرفة والنشاز التي تخالف القيم والأعراف الدستورية والوطنية التي جبل عليها اهل الكويت مطالبا الناخبين بعون سمو الامير في ايصال مجلس يؤمن بالقانون والدستور وتحقيق العدالة بين فئات المجتمع.

وعن التوقعات بالنسبة لتركيبة المجلس المقبل قال خسروه: الامر يعتمد على النظام الذي سوف تتم الانتخابات من خلاله مشيرا انه كان منذ عام 2006 يرفض الدعوة لخمس دوائر ومازال لان من شان النظام الحالي «الخمس دوائر واربعة اصوات» ان يكرس الطائفية والقبلية والفرقة والكراهية بالمجتمع بل ويعد وبالا على الكويت لاسيما وان المجلس الذي اقر هذا النظام كان يفكر فقط في مصالحة الشخصية، مشددا على ضرورة العدول عن النظام الانتخابي الحالي والعودة للطريق الصحيح وفقا للاطر الدستورية مبينا ان نسبة التغيير سوف تكون كبيرة في مخرجات الانتخابات المقبلة وان اكثر من 50 في المئة من الغالبية مجلس 2012 المبطل لن تعود للبرلمان المقبل.

في سياق آخر نفى النائب السابق صالح الملا توقيعه على وثيقة «الامة» التي تبنتها مجموعة «حراك»، مؤكدا احترامه وتقديره للجميع، لكنني لم اطلع على الوثيقة ولم أوقعها وقد جرى الاتصال بي للتوقيع وابلغت من هاتفني بأن لدي موقفا معلنا مسبقا من قضية مراسيم الضرورة ولا خلاف عليها لكنني بحاجة للاطلاع على الوثيقة وطلبت ممن اتصل بي ضرورة التنسيق مع الأمين العام للمنبر الديمقراطي وأكد الملا احترامه للجميع ولكنني استغرب ادراج اسمي ضمن الموقعين على الوثيقة وانا لم اطلع أو اوقع عليها أو احضر الاجتماع الذي عقد قبل الاعلان عنها.

«الداخلية»: ماضون

تخللها من عبارات تشكيك وادعاءات تعير عن رأي قائلها، وأكدت في هذا الصدد قدرة أجهزتها وحرصها على فرض الأمن والاستقرار لكنها في الوقت ذاته تحترم حرية الرأي والتعبير باعتباره حق مصون بموجب الدستور والقانون. وشددت على حماية التظاهر السلمي الملتزم بعرض القضايا والمشاكل التي يعاني منها المواطن والاستماع بكل الود والاحترام دون تطاول أو محاولة التعدي على هيبة الشرطة والتي لها الحق بكل صراحة ووضوح في مكافحة أعمال الشغب والعنف والاثارة واتلاف المرافق العامة والخاصة وإشعال الحرائق وإغلاق الطرق ورشق الحجارة والحاق الاصابة وايقاع الخسائر وتعطيل اجهزة الطوارئ من أداء دورها الانساني والخدماتي في انقاذ حياة مصاب ونقل جريح. وأضافت الوزارة أن الاساءة لسمعة الكويت والأشخاص والأجهزة العاملة والتقليل من شأنها وما تؤديه من مهام وجهود ونشر صور ولقطات مفبركة وادعاءات كاذبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي واصدار مطبوعات وتوزيع منشورات ليست من الوطنية في شيء ويحمل توجهات خارجية مرفوضة.

9 نواب

كما يجب إخطاره دوماً في اول اجتماع له باي إجراء يتخذ في غيبته ضد اي عضو من اعضائه، إذا لم يصدر المجلس قراره في طلب الاذن خلال شهر من تاريخ وصوله إليه اعتبر ذلك بمثابة إذن.

استعدادا لجلسة محاكمة المتهمين في «اقتحام مجلس الامة» والمتهم فيها 68 مواطنا من بينهم 9 نواب، لجأت محكمة الجنايات إلى قوة امنية إضافية سوف تشرف على عملية الدخول لمحاكمة المتهمين في القضية، كما تم إغلاق ممرات الدور الرابع، وكانت محكمة الجنايات قد اجلت قضية دخول مجلس الامة إلى جلسة الثامن من اكتوبر الجاري فيما كلفت النيابة العامة بطلب رفع الحصانة عن النواب المتهمين في القضية ذاتها.

وبعدما اخلت محكمة الجنايات في اخر جلسة برئاسة المستشار هشام عبدالله سبيل نواب مجلس 2009 وهم تسعة نواب لايستمر تمتعهم بالحصانة البرلمانية، فيما استمعت إلى المتهمين الآخرين كلا على حدا.

من جهة اخرى قررت محكمة الاستئناف إعادة فتح باب المرافعة بقضية ضرب ضباط القوات الخاصة للدكتور عبيد الوسمي، على ان تكون أول جلسة بتاريخ 4 نوفمبر المقبل لتقديم الدفاع أوراقه.

وكانت النيابة العامة قد وجهت للوسمي انه في يوم الاربعاء الموافق 2010/2/8 بدائرة مباحث امن الدولة طعن علنا، في مكان يستطيع فيه سماعه ورؤيته من كان موجودا في المكان عن طريق القول، في حقوق الامير وسلطاته، وذلك بأن تحدث في الندوة المقامة في ديوانية د.جمعان الحربش عضو مجلس الامة ضمن حملة سياسية بعنوان «لا الدستور» وحرض رجال الامن على التمرد دون ان يترتب على هذا التحريض اثر بأن حرض رجال القوات الخاصة المكلفين بالمحافظة على الامن والنظام وتطبيق القانون خارج الديوانية سالفة البيان، اذ طلب منهم عدم الامتثال للاوامر الصادرة لهم من قيادتهم بفض التجمهر، وبصفته كويتيا اذاع عمدا خارج البلاد اخبارا وبيانات كاذبة ومغرضة حول الاوضاع الداخلية للبلاد، وكان من شان ذلك اضعاف هيبة الدولة واعتبارها والاضرار بمصالحها القومية بان تحدث في الندوة سالفة البيان والمذاعة في الخارج عبر القنوات الفضائية ونسب في حديثه الى رئيس مجلس الوزراء انه يستخدم سلطاته لدى بعض مؤسسات الدولة في قمع الحريات واهانة المواطنين وغيرها من العبارات الاخرى، واشترك في تجمهر في مكان عام مؤلف من اكثر من خمسة اشخاص الغرض منه الاخلال بالامن العام بان تجمع مع آخرين خارج الديوانية سالفة البيان بالطريق العام وتصدوا لرجال الشرطة لمقاومتهم ومنعهم من اداء واجبات وظيفتهم في المحافظة على الامن وتطبيق القانون وبقي متجمهرا ولم يمتثل لصدور امر رجال السلطة العامة له بالانصراف وفض التجمهر.

مؤتمر «الحوار الوطني»

الوطن والدولة بشكل عام. ومن ابرز المشاركين في المؤتمر، إضافة إلى الخرافي والهارون والصانع كل من: مشاري العصيمي، مرزوق الحبيني، مبارك الدويلة، عبدالوهاب الوزان، علي الراشد، اماني بورسلي، عدنان عبدالصمد، احمد لاري، صالح عاشور، د.يوسف الزلزلة، يعقوب الصانع، د.عواد الظفيري، د.معصومة مبارك، احمد المليفي، فيصل الجزاف، انور بوخمسين. وتناقش جلسات المؤتمر ايضا عددا من القضايا الأخرى المهمة ومنها: «دور الشباب في التنمية السياسية»، و«نحو تعزيز المواطنة الدستورية»، و«الرياضة كأحد مداخل الاستقرار والتنمية»، و«التنمية.. مشروع دولة».

«العدل»: انطلاق

أولى نحو ادارة فاعلة في وقت تحرص الوزارة على تفعيل توجهات الدولة باستخدام النظم المتطورة ولعل من أهمها وسائل السداد الالكتروني وفق خطة وضعت بمراحل زمنية».

واضاف ان وزارة العدل «بدأت فعلا بإنجاز المرحلة الزمنية الأولى متمثلة في السداد بواسطة نظام «كي.نت» بإدارة التسجيل العقاري والتوثيق وفي مباني المحاكم ومراكز الخدمة التابعة للوزارة حتى تم انجاز المرحلة الزمنية الثانية بتدشين خدمة السداد بواسطة «كي.نت» في جميع مراكز الخدمة وأقسام الإدارة العامة للتنفيذ بوزارة الداخلية ومكتب وزارة العدل في مطار الكويت الدولي». وأوضح ان العمل جار وعلى مدار الـ24 ساعة ومنذ مطلع شهر أكتوبر الجاري على تحصيل ايرادات «العدالة» المتمثلة بمبالغ الغرامات الصادرة فيها أحكام جزائية مشيرا الى ان السداد النقدي سيبقى مقتصرا على مباني المحاكم ومراكز الخدمة التابعة لوزارة العدل.

وذكر ان ذلك يأتي ايمانا من وزارة العدل بضرورة تقليل الاعتماد على التحصيل النقدي «بل وانهائه لانه يكلف الدولة التعاقد مع شركات نقل الاموال اضافة الى الدورة المستندية الطويلة مع وجوب توفير الضمانات التي تكفل حماية هذه الاموال وبالتالي يعد تنفيذ هذا المشروع الخطوة الافضل في استخدام الانظمة الحديثة».

قبول 800

وقال الشمري وهو رئيس مجلس المستشارين والملحقين الثقافيين العرب في الاردن في لقاء مع وكالة الانباء الكويتية «كونا» امس ان اعداد الطلبة الكويتيين في الاردن تضاعف خلال السنتين الماضيتين حيث وصل الى نحو خمسة الاف طالب وطالبة ما يؤكد تميز التعليم والبيئة الامنة في الاردن وتعاون المسؤولين الاردنيين في هذا الصدد.

19 مليون دينار

والماء في بيان صحافي امس ان المشروع يتضمن تغذية مدينة صباح السالم الجامعية في منطقة الشدادية بالاحمال الكهربائية المطلوبة وذلك عن طريق انشاء عدد 8 محطات تحويل رئيسية داخل سور المدينة الجامعية.

العراق: تخفيض

هي على وشك الانتهاء قريبا». واضاف ان «أموال العراق من الناحية القانونية مغطاة بالشكل الصحيح الذي يجعلها بمنأى عن ملاحقة الدائنين لاسيما بعد الاتفاقيات التي تمت بهذا الشأن مع صندوق تنمية العراق الذي حفظ، وبقرار أممي جميع عوائد مبيعات النفط فيه وهي حماية تتجدد سنويا غير أنها ستنتهي العام المقبل».